1 9 9 9

2 0 0 0

2 0 0 1

التقرير السنوي

2002

2 0 0 3

2 0 0 4

2 0 0 5

2 0 0 6

2 0 0 7

2 0 0 8

2 0 0 9

2 0 1 0

2 0 1 1

2 0 1 2

2 0 1 3

2 0 1 4

2 0 1 5

أفضل بنك

بنك الخليج
GULF BANK

عملاؤنا في مقدمة أولوياتنا

صاحب السمو

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو

الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح

ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة 2

أضواء على البيانات المالية 4

كلمة رئيس مجلس الإدارة 5

إستعراض البيانات المالية 7

البيانات المالية 14

تقرير مراقبي الحسابات 15

مجلس الإدارة

2002

بسام يوسف الغانم	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
صلاح خالد الفليج	نائب رئيس مجلس الإدارة
حسين أحمد قبازرد	عضو مجلس الإدارة
خالد سعود الحسن	عضو مجلس الإدارة
عادل محمد رضا بهبهاني	عضو مجلس الإدارة
عبد العزيز عبد الرحمن الشايع	عضو مجلس الإدارة
عبد الكريم عبد الله السعيد	عضو مجلس الإدارة
فيصل سعود الفوزان	عضو مجلس الإدارة
ناصر يوسف بورسلي	عضو مجلس الإدارة

أضـــواء علـــى البيـــانـــات المـــاليـــة

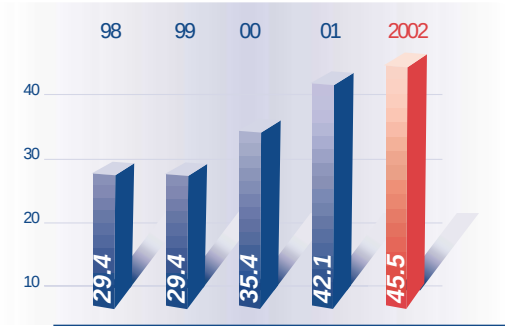

ربح السنة (مليون د.ك)

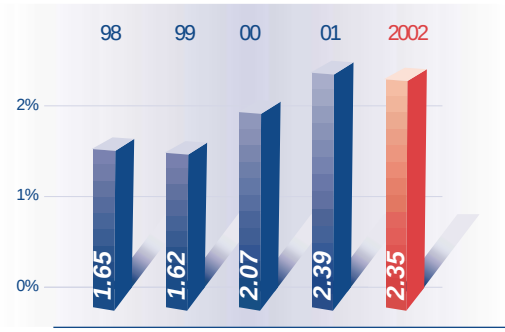

العائد على متوسط الأصول %

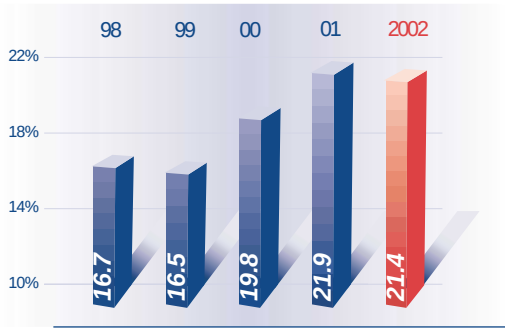

العائد على متوسط حقوق المساهمين %

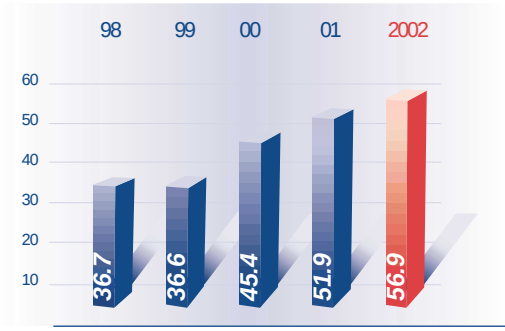

ربح السهم (فلس)

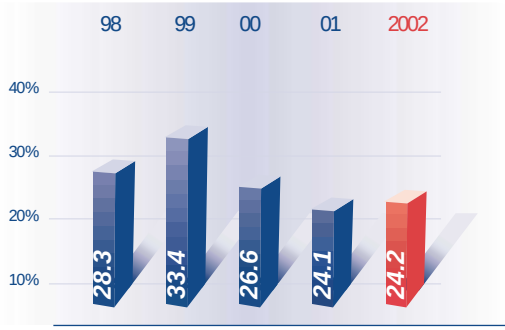

نسبة التكاليف إلى الإيرادات (%)

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حضرات المساهمين الكرام،،،

لقد جاء اختيار بنك الخليج "**بنك العام 2002 في الكويت**" بمثابة تأكيد لنجاح استراتيجية "التحول النوعي" التي بدأ البنك بتنفيذها في عام 2001. وفي عام 2002 أيضاً، قامت الوكالات العالمية الرئيسية للتصنيف الائتماني برفع تصنيف البنك إلى مرتبة "A" وسجل البنك نمواً مستمراً في إيراداته الأساسية بمعدل فاق معدل الأداء في القطاع المصرفي الكويتي . وبالتزامن مع ذلك، فإن استراتيجية التحول النوعي في البنك قد بدأت تعطي ثمارها لمصلحة كل من البنك وعملائه، محققة نتائج قياسية لمساهمينا. ويضاف إلى هذه الانجازات اكتساب البنك شهرة متميزة باعتباره البنك الذي يستقطب الكويتيين الموهوبين والمحترفين الذين يركزون على الأداء وعلى تطوير حياتهم المهنية. وبفضل نجاح عملية تحويل البنك إلى مصرف يركز على العملاء وعلى الأداء، تمكن البنك من تجاوز الفوارق التنافسية ليحصل لأول مرة في تاريخه على لقب "**بنك العام في الكويت**".

إرتفاع تصنيف البنك إلى مرتبة "A"

إن النمو القوي والمطرد في الايرادات الأساسية للبنك قد جاء بمعدل فاق معدل الأداء في السوق المحلية، مؤدياً إلى ربح قياسي صاف بمبلغ 45,5 مليون د.ك (152 مليون دولار أمريكي) لعام 2002، وهذا ما يمثل ارتفاعاً في صافي الربح بنسبة 8% قياساً بعام 2001. كما ارتفعت ربحية السهم بنسبة 10% لتبلغ 56,9 فلساً للسهم الواحد. أما العائد على الأصول، فقد ظل قوياً عند معدل 2,35% رغم التأثير السلبي البالغ لانخفاض أسعار الفائدة والمنافسة السعرية الشديدة في السوق. ومن ضمن إنجازات البنك خلال عام 2002 إستمراره في المحافظة على أدنى نسبة للتكاليف إلى الإيرادات على مستوى الكويت ومنطقة الخليج، حيث بلغت تلك النسبة 24,2% رغم المبالغ الكبيرة التي استثمرها البنك في الفروع والمنتجات الجديدة وفي تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية. وهكذا فإن كافة المؤشرات المالية الرئيسية لبنك الخليج تبين بوضوح القوة المتزايدة للبنك وسمعته التجارية المتصاعدة وقدرته على المنافسة بكفاءة، بل والتفوق، في سوق تتصف بالمنافسة الشديدة.

استمر بنك الخليج في المحافظة على أدنى نسبة للتكاليف إلى الإيرادات على مستوى الكويت ومنطقة الخليج

وانسجاماً مع استراتيجية البنك في توسيع التغطية الجغرافية لشبكة فروعه، قامت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بافتتاح أربعة فروع جديدة ليبلغ عدد فروع البنك 29 فرعاً بنهاية عام 2002. وإضافة إلى إستثمار البنك في الفروع الأربعة الجديدة، قامت هذه المجموعة أيضاً بعملية إعادة بناء شاملة لفروع أخرى بما يستوفي متطلبات العصر من حيث التصميم والتجهيزات ومستوى الخدمة، إلى جانب إعادة تجديد الفروع القائمة لتواكب أحدث المستجدات وأعلى المعايير في العمل المصرفي. وستواصل المجموعة برنامج توسيع وإعادة تجديد الفروع خلال عام 2003 لتواكب بشكل أفضل تنامي حصة البنك من السوق واتساع قاعدة عملائه.

كما بادرت هذه المجموعة إلى زيادة عدد فروع الخدمة الذاتية 7/24 لتصل إلى 12 فرعاً، وإلى تطوير الخدمة المصرفية بالانترنت www.e-gulfbank.com ، وقنوات الخدمة المصرفية بالهاتف النقال (الرسائل القصيرة والواب)، علاوة على الخدمات الجديدة التي تمت إضافتها إلى الخدمة المصرفية الهاتفية (805805) التي ازدادت شهرتها وتضاعف إقبال العملاء عليها بنسبة تزيد عن 200% منذ عام 2001، علماً بأن البنك قد حرص على توفير هذه الخدمة بمستوى يفوق بكثير الخدمات المماثلة لدى البنوك المنافسة .

وبالتكامل مع الانجازات المذكورة آنفاً، واصل البنك استحداث المزيد من المنتجات التنافسية المبتكرة خلال عام 2002، ومن أهمها "**حساب الأفضل**" الذي طرح في شهر مارس من العام والمصمم ليوفر للعملاء الكويتيين علاقة مصرفية شاملة مع بنك الخليج من خلال برنامج واحد. كما طرح البنك خدمة المتاجرة بالأوراق المالية عبر الانترنت وذلك بالتعاون مع مؤسسة أمريتريد الأمريكية الرائدة في هذا المجال، إضافة إلى البرنامج الترويجي الذي طرح بمناسبة مباريات كأس العالم لكرة القدم بالتعاون مع ماستركارد، والعديد من البرامج الترويجية للبطاقة الائتمانية بالتعاون مع مؤسسة فيزا. ويواصل حساب الدانة نموه المتزايد لكونه يعرض الآن أعلى جائزة نقدية على السحوبات في الكويت وقدرها 1 مليون دولار أمريكي.

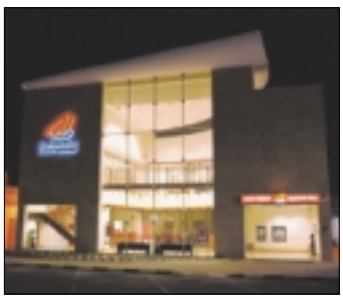

والتزاماً منه بالتركيز على العملاء، دأب البنك على تحسين مستوى خدمة العملاء في عام 2002. وبفضل تمديد ساعات العمل في الفروع، وخاصة الدوام المسائي خلال شهر رمضان المبارك، تمكن البنك من أن يوفر لعملائه المزيد من اليسر والسهولة في الحصول على الخدمات المصرفية. وهكذا يظل موظفونا ملتزمين بوضع عملائنا في مقدمة أولوياتنا، كما يظل هدفنا واضحاً وثابتاً وهو أن نكون الأفضل.

ونجحت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تحقيق نمو جوهري من حيث توفير خدمات جديدة مدرة للرسوم لكل من العملاء الحاليين والجدد. كما لعبت دوراً حيوياً في تعزيز سمعة البنك باعتباره بنك رجل الأعمال من خلال ما حققته من انجازات تمثلت في نمو الايرادات وزيادة عدد العملاء الجدد ومبادرات طرح الخدمات الجديدة. ورغم المنافسة السعرية الشديدة والأجواء التي سادها تخفيض أسعار الفائدة، سجل بنك الخليج أداءً قوياً بما يعكس بوضوح عمق وجودة علاقاته مع عملائه من الشركات.

أما مجموعة الأعمال المصرفية الدولية فقد واصلت تركيزها على قطاعات النفط والمال والشركات متعددة الجنسية والتجارة، وتمكنت من اغتنام الفرص السانحة في قطاعات جديدة، كما قامت بالمشاركة في ترتيب عملية تمويل لأضخم مشروع رأسمالي في الكويت خلال عام 2002.

استحقاق بنك الخليج بجدارة لقب "بنك العام في الكويت"

ولقد استثمر البنك مبالغ كبيرة في تطوير وتوسيع قاعدة تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2002. وحيث أن استراتيجية ونظم تكنولوجيا المعلومات في البنك تركز على تزويد مجموعات الأعمال المصرفية بحلول تكنولوجية تلبي احتياجات عملائها ومتطلبات العمل لديها، فقد تم تصميم نظم البنك وتوجيه الموارد البشرية لدائرة تكنولوجيا المعلومات بما يكفل تقديم أسرع الخدمات للعملاء وبتكاليف مدروسة. وقد نفذت مجموعة الخدمات المساندة عدة مشاريع خلال العام، ومنها استبدال نظم تمويل التجارة ومبيعات الجملة، وكذلك استبدال البنية الأساسية لشبكة ربط الفروع ونظم البطاقة المصرفية في البنك. وعلاوة على ذلك، استغلت هذه المجموعة ما يتوفر من طاقات ضمن القاعدة الحالية لتكنولوجيا المعلومات في تصميم وطرح منتجات وخدمات ومهام جديدة. كما واصل البنك استثماره في نظم إدارة البيانات وتحليلها وتخزينها بهدف تزويد مستخدمي هذه النظم بمعلومات كافية عن العملاء عند الحاجة. هذا، وسيواصل البنك استثماره في تطوير قاعدته التكنولوجية خلال عام 2003 لمساندة خطط نمو البنك وخدماته .

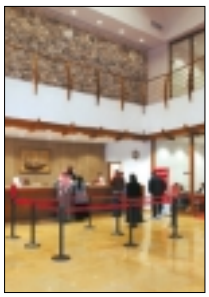

وشكلت خطة تطوير الموارد البشرية في البنك عنصراً رئيسياً من عناصر نجاح البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية، كما ستكون تلك الخطة أداة رئيسية مساندة لأعمال البنك مع استمرار تنفيذ خطط نموه في عام 2003. ورغم الزيادة بنسبة 10% في عدد موظفي البنك خلال عام 2002، إلا أن موظفي البنك يظلون من بين الموظفين الأكثر إنتاجية في القطاع المصرفي على مستوى الكويت ومنطقة الخليج، حيث بلغ صافي الربح للموظف الواحد لعام 2002 ما يزيد عن 60,000 دينار كويتي (200,000 دولار أمريكي). علماً بأن البنك قد زاد عدد موظفي خدمة العملاء بنسبة 10% خلال العام بما يعزز تركيز البنك على العملاء وعلى مستوى الخدمة المقدمة لهم. كما واصل البنك ترسيخ سمعته كبنك مفضل للكويتيين الموهوبين والطموحين الذين يركزون على الأداء، فقد شكلت نسبة الكويتيين الذين تم تعيينهم خلال عام 2002 ما يزيد عن 40% من اجمالي عدد الموظفين المعينين في ذلك العام.

سنكون البنك الأفضل

ومع أن بنك الخليج كان يحتفظ في عام 2001 بأدنى رصيد لسندات الدين الحكومية على مستوى القطاع المصرفي المحلي، فقد نجح في إجراء مزيد من التخفيض وبنسبة 43% في رصيد هذه السندات خلال عام 2002، الأمر الذي أصبحت معه هذه السندات لا تشكل سوى نسبة طفيفة لا تتعدى 1,6% من إجمالي أصوله، وهي نسبة أقل بكثير مما لدى بعض البنوك الأخرى، بل هي الأقل في القطاع المصرفي الكويتي.

إن البنك مصمم على مواصلة عملية نموه المطرد بلا انقطاع خلال عام 2003، كما سيواصل تنفيذ عملية التحول النوعي رغم تجاوزه للفوارق التنافسية، وسيظل كعادته مركزاً ومصمماً على أهدافه المنشودة، ليكون البنك الأفضل.

بسام يوسف الغانم

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إستعراض البيانات المالية

2002

إستعـــراض البيـــانـــات المـــاليـــة

استعراض البيانات المالية لعام 2002

ملخص الأداء المالي

(بملايين الدنانير)	2002	2001
صافي إيرادات الفوائد	**51.1**	49.1
إيرادات أخرى	**18.1**	14.7
إيرادات التشغيل	**69.2**	63.8
مصاريف التشغيل	**(16.7)**	(15.3)
ربح التشغيل قبل المخصصات	**52.5**	48.5
المخصصات	**(5.4)**	(4.9)
ربح التشغيل	**47.1**	43.6
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(0.1)**	(0.1)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي/ضريبة دعم العمالة الوطنية	**(1.5)**	(1.4)
صافي الربح	**45.5**	42.1

حقق بنك الخليج صافي ربح قدره 45,5 مليون د.ك لعام 2002

حقق بنك الخليج صافي ربح قدره 45,5 مليون د.ك. لعام 2002، أي بزيادة قدرها 3,4 مليون د.ك أو 8% مقارنة بعام 2001. وسجل ربح التشغيل قبل المخصصات نمواً بمبلغ 4 مليون دينار كويتي أو 8%، حيث بلغ 52,5 مليون د.ك.

وازداد صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 2 مليون د.ك أو 4%، ليبلغ 51,1 مليون د.ك علماً بأن التأثيرات الإيجابية الناجمة عن نمو محفظة قروض التجزئة ومحفظة قروض الشركات وكذلك انخفاض التكلفة التمويلية، قد فاقت التأثيرات السلبية التي ترتبت على تخفيض أسعار الفائدة في عام 2002.

وسجلت الإيرادات التشغيلية الأخرى زيادة بمبلغ 3,4 مليون د.ك أو 23%، لتعكس بذلك تحسن إيرادات الرسوم وربح التعامل بالعملات الأجنبية وعودة إيرادات الإستثمار إلى معدلاتها المعتادة.

تحسن إيرادات الرسوم من جميع الأنشطة

وازدادت مصاريف التشغيل بمبلغ 1,4 مليون د.ك أو 9% أما تكاليف الموظفين فقد ارتفعت بمبلغ 1,8 مليون د.ك. (19%) نتيجة لدفع الحوافز التشجيعية للأداء وزيادة عدد الموظفين في مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد نتيجة لإفتتاح أربعة فروع جديدة. أما المصاريف الأخرى فقد انخفضت بمبلغ 0,4 مليون د.ك (6%) عن مستواها في العام السابق. وظلت نسبة التكاليف إلى الإيرادات بوجه عام دون تغير يذكر، حيث بلغت 24,2%، باعتبار أن زيادة التكاليف بنسبة 9% قد عوضت عنها الزيادة المقابلة بنسبة 8,5% في ربح التشغيل.

وارتفعت المخصصات بمبلغ 0,5 مليون د.ك. مقارنة بعام 2001. وقد تضمنت المخصصات المكونة لعام 2002 والبالغة 5,4 مليون د.ك. مخصصات محددة بمبلغ 2,3 مليون د.ك. ومخصصات عامة بمبلغ 3,1 مليون د.ك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بتكوين مخصص عام بنسبة 2% مقابل النمو في محفظة القروض والبنود الخارجة عن الميزانية العمومية.

إرتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4%

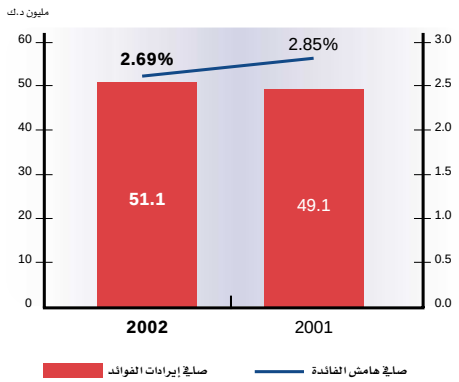

صافي ايرادات الفوائد

2001	2002	
49.1	**51.1**	صافي إيرادات الفوائد (مليون د.ك)
1,724	**1,902**	متوسط الأصول المنتجة للفائدة (مليون د.ك)
2.85%	**2.69%**	صافي هامش الفائدة (%)
5.31%	**3.88%**	متوسط سعر الخصم على الدينار الكويتي (%)

ارتفع صافي ايرادات الفوائد بمبلغ 2 مليون د.ك. في عام 2002، وارتفع متوسط الأصول المنتجة للفائدة بمبلغ 178 مليون د.ك. (10%) ليبلغ 1,9 بليون د.ك. وقد حافظ البنك بوجه عام على صافي هامش الفائدة الكلي، حيث انخفض الهامش بمقدار 5 نقاط أساس فقط، رغم المنافسة الشديدة في السوق، وخاصة بالنسبة لتسعير القروض للشركات. كما انخفض صافي هامش الفائدة إلى 2,69%، أي بمقدار ١٦ نقطة أساس، نتيجة للتأثير السلبي لتخفيض أسعار الفائدة على صافي أموال البنك الحرة. (فقد بلغ متوسط سعر الخصم للدينار الكويتي 3,88% في عام 2002، أي بانخفاض قدره 143 نقطة أساس أو 27% مقارنة بعام 2001).

ارتفع صافي ايرادات الفوائد بمبلغ 2 مليون د.ك في عام 2002

وقد تركز نمو صافي ايرادات الفوائد بصورة أساسية في مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات، حيث ازداد الاقراض الاستهلاكي والمقسط بنسبة الثلث تقريباً مع افتتاح الفروع الجديدة ومع سعي البنك نحو زيادة حصته من سوق التجزئة. أما الإقراض للشركات فقد نما بصورة أبطأ مع قيام البنك باستهداف شرائح محددة من العملاء بصورة انتقائية حفاظاً منه على هوامش الإقراض وعلى جودة محفظة الائتمان.

ايرادات التشغيل الأخرى

(بملايين الدنانير)

2001	2002	
12.2	**13.1**	صافي الرسوم والعمولات
1.8	**2.8**	إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية
1.2	**1.7**	إيرادات توزيعات نقدية
(0.5)	**0.5**	إيرادات (خسائر) أخرى
14.7	**18.1**	إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى

إرتفعت الإيرادات التشغيلية الأخرى بنسبة 23%

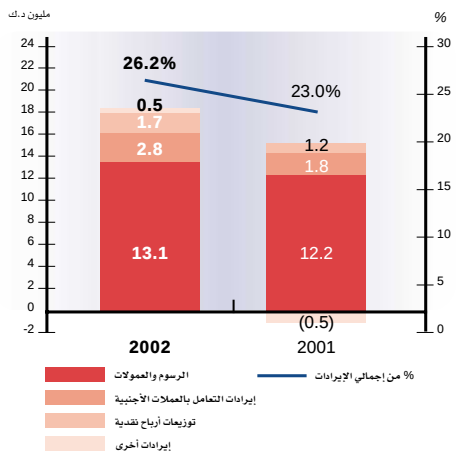

ازدادت ايرادات التشغيل الأخرى بمبلغ 3,4 مليون د.ك. في عام 2002. فقد ازداد صافي الرسوم والعمولات بمبلغ 0,9 مليون د.ك. (7%)، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى نمو حجم أعمال البنك في مجال الخدمات المصرفية للشركات، حيث سجلت خطابات الاعتماد وخطابات الضمان نمواً في حجمها بنسبة 42% نتيجة لاستراتيجية البنك الناجحة في التركيز على نمو الايرادات من الرسوم.

ازدادت ايرادات التشغيل الأخرى بمبلغ 3,4 مليون د.ك أو 23% في عام 2002

وارتفعت أرباح المتاجرة بالعملات الأجنبية بمبلغ 1 مليون د.ك، ويأتي هذا الارتفاع أساساً نتيجة لتزايد حجم أعمال العملاء والزيادة المحدودة في ايرادات المتاجرة لحساب البنك.

وازدادت ايرادات التوزيعات النقدية بمبلغ 0,5 مليون د.ك، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى زيادة إيرادات الأرباح النقدية من استثمارات البنك في أسهم الشركات المحلية. وسجلت الإيرادات الأخرى تحولاً جوهرياً بمبلغ 1 مليون د.ك.، حيث ارتفعت من صافي خسارة بلغت 0,5 مليون د.ك في عام 2001 إلى صافي ربح بمبلغ 0,5 مليون د.ك في عام 2002. وهذا ما يعكس عودة المعدلات الطبيعية للإيرادات من بيع الاستثمار بعد الخسائر المحققة في عام 2001 على بيع محافظ استثمارية خارجية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

مصاريف التشغيل

(بملايين الدنانير)

	2002	2001
تكاليف الموظفين	**11.2**	9.5
إيجارات	**0.9**	0.7
إستهلاك	**1.3**	1.3
مصاريف أخرى	**3.3**	3.9
إجمالي مصاريف التشغيل	**16.7**	15.3
نسبة التكلفة/الإيرادات (%)	**24.2%**	24.1%
عدد الموظفين بنهاية الفترة	**756**	689

حافظ بنك الخليج على أدنى نسبة من التكاليف إلى الإيرادات في القطاع المصرفي

إزدادت مصاريف التشغيل بمبلغ 1,4 مليون د.ك. (9%) في عام 2002 مع استمرار البنك بالاستثمار في فروعه ومنتجاته وخدماته. وارتفعت تكاليف الموظفين بمبلغ 1,7 مليون د.ك. (18%) نتيجة لزيادة مدفوعات برنامج حوافز الأداء (تبعاً لزيادة الربحية) ونمو عدد الموظفين بنسبة 10% تركزت أساساً في موظفي خدمة العملاء بالفروع.

وارتفعت تكاليف الايجارات بمبلغ 0,2 مليون د.ك نتيجة لافتتاح أربعة فروع جديدة وتجديد عقود إيجار الفروع الحالية بقيم ايجارية أعلى. وسجلت تكاليف الاستهلاك زيادة طفيفة فقط، باعتبار أن استهلاك تكاليف استثمارات البنك مؤخراً في الفروع والنظم الجديدة قد عوض عنه تقريباً التوقف عن احتساب تكاليف الاستهلاك للأصول المستهلكة بالكامل.

أما المصاريف الأخرى فقد انخفضت بمبلغ 0.6 مليون د.ك في عام 2002 نتيجة للاستمرار في ممارسة ضوابط متشددة على المصاريف.

مصاريف التشغيل

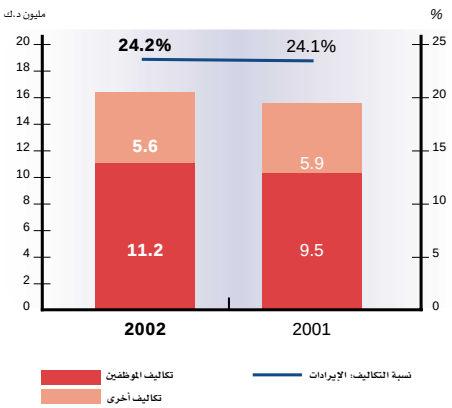

وقد حافظ البنك بوجه عام على نسبة التكاليف إلى الإيرادات بدون تغير يذكر، حيث بلغت 24,2%. وهذه النسبة تقيس الكفاءة التشغيلية، وقد حقق بنك الخليج أدنى نسبة منها في الكويت وفي المنطقة على مدى العامين الماضيين، رغم النمو السنوي للتكاليف بحوالي 10% سنوياً. وهذا ما يوضح نجاح بنك الخليج في تنمية حجم أعماله وزيادة حصته من السوق بحيث يأتي النمو في الإيرادات مقابلاً أو متجاوزاً لتكاليف الإستثمار في الفروع والموارد البشرية والمنتجات والنظم الجديدة.

المخصصات

حافظت محفظة ائتمان بنك الخليج على مستوى جودتها

ارتفعت مخصصات الانخفاض في قيمة الأصول المالية بمبلغ 0,5 مليون د.ك (11%) في عام 2002، حيث بلغت 5,4 مليون د.ك وقد تم تكوين المخصصات المحددة البالغة 2,3 مليون د.ك. بصورة رئيسية مقابل القروض الاستهلاكية والأرصدة المدينة للبطاقات الائتمانية، وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ومتطلبات المخصصات التي يشترطها بنك الكويت المركزي. كما تم تكوين مخصصات عامة بمبلغ 3,1 مليون د.ك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لتغطية النمو في حجم القروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان في عام 2002.

وقد حافظت محفظة ائتمان بنك الخليج على مستوى جودتها، وانخفض حجم القروض غير المنتجة للفائدة بمبلغ 8,5 مليون د.ك (21%) في عام 2002 مقارنة بعام 2001. كما تحسنت نسبة القروض غير المنتجة للفائدة إلى إجمالي القروض من 3,9% في عام 2001 إلى 2,8% في نهاية ديسمبر 2002. أما التغطية التي توفرها المخصصات المحددة فقد تحسنت من 53,4% في عام 2001 إلى 71,1% في عام 2002. كما تحسنت التغطية التي توفرها إجمالي المخصصات، بما فيها المخصصات العامة، من 97,2% إلى 130,8% خلال نفس الفترة.

تحسنت التغطية التي توفرها إجمالي المخصصات، بما فيها المخصصات العامة، من 97,2% إلى 130,8%

تحليل الميزانية العمومية
بيانات مختارة من الميزانية العمومية
(بملايين الدنانير)

	31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2001
أذونات وسندات الخزانة	**436**	361
قروض وسلف للبنوك	**126**	79
قروض وسلف للعملاء	**934**	908
سندات دين حكومية	**32**	55
مجموع الموجودات	**1,997**	1,878
قروض متوسطة الأجل من البنوك	**155**	-
ودائع العملاء	**1,150**	1,190
حقوق المساهمين	**222**	204

النسب المالية الرئيسية (%)

العائد على متوسط الموجودات	**2.35%**	2.39%
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**21.4%**	21.9%
معدل كفاية رأس المال	**18.0%**	17.8%

إزداد مجموع الأصول بمبلغ 119 مليون د.ك أو 6% مرتفعاً إلى 2 بليون د.ك كما في 31 ديسمبر 2002 وذلك من مستواه البالغ 1,9 بليون د.ك كما في نهاية 2001.

وازداد رصيد اذونات وسندات الخزانة بمبلغ 75 مليون د.ك. (21%) إلى 436 مليون د.ك. نتيجة لقيام البنك بتنويع استخدامات السيولة الفائضة وايرادات الفوائد المحتفظ بها في ظل انخفاض أسعار الفائدة.

وارتفعت القروض والسلف للبنوك بمبلغ 47 مليون د.ك (59%) إلى 126 مليون د.ك وجاءت هذه الزيادة نتيجة إعادة استخدام الأموال التي اقترضها البنك بالدولار الأمريكي ضمن برنامج البنك للاقتراض متوسط الأجل.

وازدادت القروض والسلف للعملاء بمبلغ 26 مليون د.ك (3%). ولقد قابل النمو القوي في الإقراض الاستهلاكي والدولي انخفاض في أرصدة القروض للشركات بنهاية العام نتيجة للتسديدات ولمحدودية فرص الإقراض الجديدة (من حيث الهوامش وجودة الأصول المقبولة) في الربع الأخير من عام 2002.

انخفضت سندات الدين الحكومية بنسبة 43%

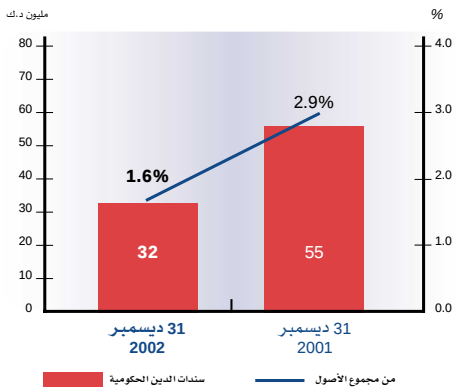

وانخفضت سندات الدين الحكومية بمبلغ 23 مليون د.ك (43%)، وهبطت من 2,9% من اجمالي الأصول كما بنهاية عام 2001 إلى 1,6% من اجمالي الأصول كما بنهاية عام 2002. ويواصل بنك الخليج الاستفادة من تحقيقه لأدنى نسبة على مستوى الكويت من هذه الأصول المنخفضة العائد.

وقام البنك خلال عام 2002 بالحصول على قروض متوسطة الأجل من البنوك الأخرى لتوفير مصدر تمويلي مستقر وطويل الأجل لأغراض التوسع في الإقراض الاستهلاكي. وقام البنك بسحب تمويل من هذه القروض بمبلغ اجمالي قدره 155 مليون د.ك كما بنهاية عام 2002، وهذه القروض مكونة من قروض لمدة 3 سنوات و5 سنوات بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي.

التمويل بودائع العملاء / القروض متوسطة الأجل

إرتفعت ودائع التجزئة بنسبة 16%

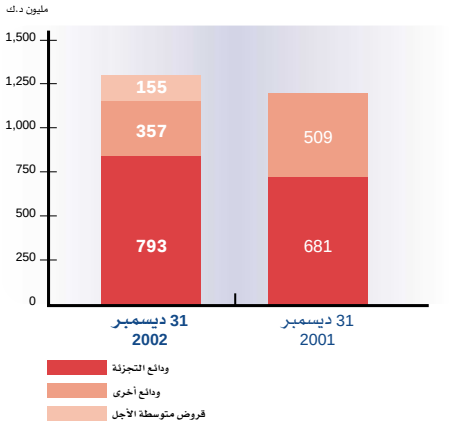

وبلغت ودائع العملاء 1,150 مليون د.ك في نهاية عام 2002 منخفضة بمبلغ 40 مليون د.ك. عن مستواها في نهاية عام 2001. وهذا الانخفاض يعكس استبدال ودائع العملاء العالية التكلفة بالقروض متوسطة الأجل كمصدر للتمويل، فهذا النوع من القروض وسيلة أكثر فعالية لتمويل نمو الإقراض الاستهلاكي بإعتبار أن ما نسبته 30% من قيمة هذه القروض يمكن أن يستخدم في الإقراض الاستهلاكي (مقارنة بنسبة 12% فقط من ودائع العملاء القابلة للاستخدام لهذا الغرض). وإضافة إلى صافي الانخفاض في رصيد ودائع العملاء، كان هناك تحسن جوهري في هيكل ودائع العملاء، حيث ارتفعت ودائع التجزئة بنسبة 16%. وكان هناك تخفيض هام ومتعمد في ودائع العملاء المرتفعة التكلفة لدى كل من مجموعة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات.

وارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ 18 مليون د.ك (9%) لتبلغ 222 مليون د.ك وهذا النمو يعكس بصورة رئيسية الزيادة في الأرباح المحتفظ بها (التي ارتفعت بمبلغ 8 مليون د.ك)، وفي الاحتياطي القانوني (الذي ارتفع بمبلغ 5 مليون د.ك)، وكذلك الزيادة في احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 6 مليون د.ك وقد بلغت الأرباح غير المحققة على الأصول المالية (المتاحة للبيع) 10,6 مليون د.ك كما بنهاية عام 2002.

وسجل العائد على متوسط الأصول انخفاضاً طفيفاً فقط بمقدار 4 نقاط أساس من مستواه البالغ 2,39% في عام 2001 إلى 2,35% في عام 2002. علماً بأنه قد تم التعويض عن معظم التأثير السلبي البالغ لتخفيض أسعار الفائدة على الايرادات من صافي الأموال الحرة وذلك من خلال الاستخدام الفعّال لبنود الميزانية العمومية (استخدام التمويل بقروض متوسطة الأجل) وانخفاض تكلفة التمويل (بسبب انخفاض أسعار الفائدة وتحسن مزيج ودائع العملاء) ونجاح البنك في الحفاظ على هوامش الاقراض للشركات برغم المنافسة السعرية الشديدة في السوق.

كما حافظ البنك بوجه عام على العائد على متوسط حقوق المساهمين الذي انخفض بمقدار 50 نقطة أساس فقط من 21,9 في عام 2001 إلى 21,4 في عام 2002، وذلك على الرغم من الزيادة البالغة 10% في متوسط حقوق المساهمين لعام 2002 مقارنة بمستواها في العام 2001.

وتحسن معدل الكفاية الرأسمالية من 17,8% بنهاية عام 2001 إلى 18% في نهاية عام 2002، وهي نسبة تزيد كثيراً عن المعدل الأدنى الذي يشترطه بنك الكويت المركزي والبالغ 12%، الأمر الذي يجعل البنك في وضع رأسمالي قوي وقادر على دعم التوسع المستمر لنشاطاته في عام 2003.

حقوق المساهمين ومعدل كفاية رأس المال

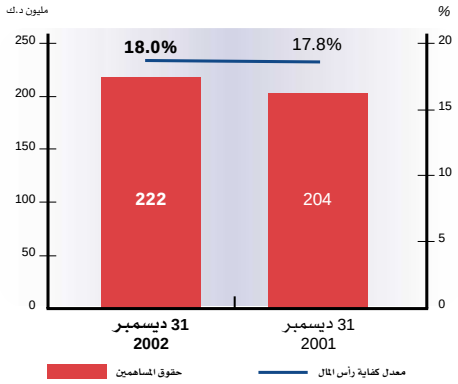

تصنيف بنك الخليج

تصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية	2002	2001
وكالة فيتش	A-	BBB+
وكالة موديز	A2	Baa1
كابيتال انتيليجنس	A-	BBB+
ستاندارد أند بورز	BBB+	غير مصنف

رفعت كل من وكالات فيتش وموديز وكابيتال انتيليجنس تصنيفها "طويل الأجل بالعملة الأجنبية" لبنك الخليج إلى مرتبة "A" . كما تلقى البنك تصنيفاً لأول مرة من ستاندارد أند بورز في مرتبة "BBB+"

ويأتي رفع تصنيف بنك الخليج من قبل هذه الوكالات وحصوله على جائزة "بنك العام 2002 في الكويت" من مجلة بانكرز العالمية التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز، دليلاً على القوة المالية للبنك، والنمو القوي في ربحيته ، وجودة أصوله ، وصواب استراتيجيته وفاعليتها. ويواصل البنك زيادة حصته من السوق المصرفية معززاً مركزه كثاني أكبر بنك في الكويت، رغم المنافسة الشديدة في السوق .

البيانات المالية

2002

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب. 20174
الصفاة 13062، الكويت

العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ
ص.ب. 74
الصفاة 13001، الكويت

تقرير مراقبي الحسابات
إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك.

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة لبنك الخليج ش.م.ك. كما في 31 ديسمبر 2002 وبيانات الإيرادات والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي مسئولية إدارة البنك. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية. يشتمل التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على أساس العينة، ويشتمل التدقيق أيضا على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية. وباعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2002، وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

في رأينا أيضا أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2002 مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضا أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية جوهرية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
من برايس وترهاوس كوبرز

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

7 يناير 2003
الكويت